الرأي عدد 182698

الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 21 فيفري 2019

إن مجلس المنافسة،

بعد الاطلاع على مكتوب وزير التجارة المرسم بتاريخ 28 نوفمبر 2018 والمتضمن طلب الرأي حول مشروع قرار مشترك من وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي ووزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي يتعلق بالمصادقة على كراس شروط ممارسة نشاط التوريد قصد التسويق لتجهيزات اتصالات سلكية ورايوية،

وبعد الإطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرخ في 15 فيفري 2006 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة،

وعلى الأمر عدد 1148 لسنة 2016 المؤرخ في 19 أوت 2016 المتعلق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص التشريعية و الترتيبية،

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء الجلسة العامة وفق الصيغ القانونية لجلسة

يوم الخميس 21 فيفري 2019،

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني،

وبعد الاستماع إلى المقرر السيد سفيان طرميز في تلاوة تقريره الكتابي.

إتقديم الملف:

1- الإطار العام للاستشارة:

يندرج مشروع القرار موضوع الاستشارة في إطار مواصلة ما اعتمده الدولة بخصوص مباشرة الأنشطة الاقتصادية من إزالة الحواجز المعيقة لحرية الاستثمار وإقرار حرية المنافسة، وهو ما يرتبط عادة بتقنية كراسات الشروط وبنظام التصريح بالنشاط الذي يعد الأكثر إستجابة لمبدأ حرية المنافسة لما يكرسه من نمط الرقابة اللاحقة لحرية الإنتصاب لممارسة الأنشطة الإقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتيسير إجراءات ممارسة الأنشطة ذات العلاقة، من خلال إلغاء لنظام الترخيص وتبسيط لإجراءات وشروط بعث المشاريع.

علما وأنه سبق لمجلس المنافسة أن أبدى رأيه حول مشروع أمر يتعلق بممارسة أنشطة الدراسات وإدماج وإنجاز الشبكات في مجال تكنولوجيا المعلومات ضمن الرأي عدد 132480 بتاريخ 26 ديسمبر 2013 وكذلك ضمن الرأي عدد 142535 بتاريخ 28 نوفمبر 2014.

2- المحتوى المادي لمشروع القرار:

يحتوي مشروع القرار على 9 فصول موزعة على أربعة أبواب:

- الباب الأول يتعلق بالأحكام العامة: من الفصل 1 إلى الفصل 4.
 - الباب الثاني يتعلق بشروط ممارسة النشاط: الفصل 5.
 - الباب الثالث يتعلق بواجبات المورد قصد التسويق لتجهيزات اتصالات سلكية ورايوية: الفصل 6 .
 - الباب الرابع يتعلق بالمراقبة و العقوبات: من الفصل 7 إلى الفصل 9.
- كما تم إرفاق مشروع القرار بوثيقة شرح الأسباب.

3- الإطار التشريعي والترتيبي :

تخضع ممارسة نشاط التسويق لتجهيزات اتصالات سلكية ورايوية إلى جملة النصوص التشريعية والترتيبية التالية:

- مجلة الإتصالات الصادرة بموجب القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 مثلما تمّ تنقيحها وإتمامها خاصّة بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 1 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013،

- القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلّق بقانون الاستثمار كما تمّ تنقيحه بالقانون عدد 1 لسنة 2017 المؤرخ في 3 جانفي 2017 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2016،

- الأمر عدد 1721 لسنة 1992 المؤرخ في 21 سبتمبر 1992 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التعاون الدولي و الاستثمار الخارجي ،

- الأمر عدد 270 لسنة 1996 المؤرخ في 14 فيفري 1996 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التنمية الاقتصادية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1225 لسنة 1996 المؤرخ في أول جويلية 1996 ،

- الأمر عدد 1997 لسنة 2012 المؤرخ في 11 سبتمبر 2012 المتعلق بضبط مشمولات وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال،

- الأمر عدد 1998 لسنة 2012 المؤرخ في 11 سبتمبر 2012 المتعلق بتنظيم وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال،

- الأمر عدد 1148 لسنة 2016 المؤرخ في 19 أوت 2016 المتعلق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص التشريعية و الترتيبية،

- الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلّق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لانجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها.

II الملاحظات :

جاء بالفصل 4 من الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018

المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص

الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها، أنه : " يمكن للوزارات والسلط الإدارية المختصة في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ... أن تخضع الأنشطة الاقتصادية المنصوص عليها بالملحق عدد 2 من هذا الأمر الحكومي إلى كراسات شروط يتم إصدارها بقرار مشترك من السلطة المعنية والوزير المكلف بالإستثمار".

و بمراجعة النصوص القانونية المنظمة لقطاع الاتصالات من جهة وأحكام الأمر الحكومي المشار إليه أعلاه، وخاصة النقطة 7 من الملحق عدد 2 المتعلقة بقائمة التراخيص لممارسة الأنشطة الاقتصادية الراجعة بالنظر إلى وزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي، يتبين عدم خضوع ممارسة نشاط التوريد قصد التسويق لتجهيزات اتصالات سلكية ورايوية لترخيص حتى يتم إلغاؤه وتعويضه بكراس شروط بل إن الأمر يتعلق بتنظيم نشاط مستحدث.

لذا، فإن إصدار قرار لتنظيم نشاط التوريد قصد التسويق لتجهيزات اتصالات سلكية ورايوية بمقتضى كراس شروط لا يمكن أن يصدر عن وزير التنمية والاستثمار و التعاون الدولي لعدم اندراجه ضمن الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها، بل يتعين أن يصدر عن وزير تكنولوجيايات الاتصال و الاقتصاد الرقمي طبقا للأمر عدد 1682 لسنة 2012 المؤرخ في 14 أوت 2012 المتعلق باعتماد مسار تشاركي لتقييم الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية ومراجعتها باعتبارها الجهة المشرفة على القطاع.

و صدر هذا الرأي عن الجلسة العامة بتاريخ **21 فيفري 2019** برئاسة السيد رضا بن محمود و عضوية السيدة و السادة محمد العيادي و عمر التونكتي وريم بوزيان و محمد شكري رجب و سالم بالسعود والخموسي بو عبيدي وأكرم الباروني و بحضور المقرر العام السيد محمد شيخ روحه وكاتب الجلسة السيد نبيل السماتي.

وَالرئيس

رضا بن محمود